ظاهرة الإضمار في النحو العربي بين وضوح المعنى وسلامة التركيب

■ د. أحمد الهادي رشراش*

مقدمة:

الإضمار من الظواهر العالمية Universals في اللغات الإنسانية، وهو«يصيب اللغات في أصواتها وتراكيبها للوصول إلى دلالة بعينها» [1] ونظرا لأهمية هذه الظاهرة، كانت من أبرز القضايا التي عالجتها الدراسات النحوية والبلاغية والأسلوبية، بوصفها خروجاً عن الأصل، وعدولاً عن المستوى العادي للتعبير. [2]

وقد تعدّدت مناهج دراسة اللغة في الدرس اللساني (Linguistics) واختلفت تلك المناهج في دراسة اللغة، الأمر الذي أدّى إلى الاختلاف في القول بالإضمار، ففي حين اعتمد المنهجان المعياري والتحويلي التوليدي على هذه الظاهرة في دراسة اللغة، لم يجعل المنهج الوصفي الإضمار ضمن لائحة اهتماماته.

ويُعَدّ المنهج الوصفي هو المنهج المفضّل والمثالي لدى **فردينان دي سوسير** (1857-1913م) رائد اللسانيات، وهو يقوم على وصف الظاهرة اللغوية كما هي، من غير مقارنتها أو الوقوف على مراحل تطورها[3] ويهتم بالشكل أو الظاهر، وأما المعنى عند الوصفيين، فإنّه يأتي في مراتب متأخرة، إذا ما قورن بالأصوات والتنظيم الفونيمي والمورفيمي والأنماط التركيبية للجمل[4] فهو يدرس الأشكال اللغوية؛ بكونها أنماطاً يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.[5]

وجّه الوصفيون نقداً شديداً للنحو التقليدي، ومن جملة المآخذ التي أخذوها عليه «صدوره عن تصورات عقلية، يمثلها على الأغلب منهج **أرسطو** في المنطق»[6] لأنّهم « يرفضون كل نقاش يتعلّق بالمعنى، أو الوحدات العقلية، أو الخصائص غير الملاحظة»[7] ومنها الإظهار والإضمار، والحذف، والتقدير، والتأويل، وغيرها من المسائل المرتبطة بالعقل والعمليات الذهنية.

*عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية ، كلية اللغات ، جامعة طرابلس

وفي مقابل المنهج الوصفي، أطلق اللسانيون على النحو التقليدي (المنهج المعياري) وهو يحدّد اللغة على أساس فهم المعنى أوّلاً، ويهتم بمعرفة العلّة[8] كما أنّه « يخضع السلوك اللغوي العام لمجموعة من القواعد، يرى أنّ الخروج عليها خطأ»[9] ويؤول ما خرج عن القواعد بشتّى التأويلات، ويعتمد على الإظهار والإضمار، والحذف والتقدير، والتقديم والتأخير...الخ، فالمنهج المعياري يقرّ بالإظهار والإضمار، ويعتمد عليهما في كثيرٍ من تعليلاته.

وسار أصحاب المنهج التحويلي التوليدي على نهج المعياريين، فاتخذوا من منهج ديكارت أساساً لهم في فهم الظاهرة اللغوية وتحليلها[10] ورفضوا تحويل اللغة إلى مجرد تراكيب شكلية، يسعى الوصفيون إلى تجريدها من المعنى ومن العقل[11] بل اعتمدوا عليهما في فهم الظاهرة اللغوية وتحليلها، ونظروا إلى مبنى الجمل باعتبارين: باطني وظاهري، وهو ما عرف عندهم بالبنية العميقة Deep Structure والبنية السطحيةSurface Structure[12]

وتجد التقدير، وهو أحد أسس النحو العربي، شيئاً مقرّراً ومؤكّداً في التحليل النحوي عند التحويليين(13) فهم يعتمدون في تحليلهم على عدة قوانين، من بينها قانون الحذف بنوعيه: الحذف الإجباري والحذف الاختياري، وطريقتهم في ذلك مشابهة لما قدّمه النحو العربي[14] فآراء **تشومسكي** في الأصل العقلاني، وفي النظر في المعنى، تتفق مع النحو العربي[15] ولاسيما مع **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ) الذي أقام نظريته المعروفة بنظرية النظم على أساس المعنى ، وباعتماد مبنيين للجملة : مبنى قائم بالنفس، ومبنى مستعمل.[16]

تعريف الإضمار :[17]

الإضمار لغةً: الإخفاء[18] واصطلاحاً: "إسقاط عنصر ما من القول"(19) وهو يلتبس في التراث العربي بمصطلح الحذف، فمعناهما اللغوي والاصطلاحي متقاربان، فالحذف لغة: القطع والإسقاط[20] واصطلاحا: " إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة، أو إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة من كلمة".[21]

ولم يفرّق النحويون العرب المتقدمون بين مصطلحي الإضمار والحذف، بل استعملوهما في المعنى نفسه، وهو مذهب **سيبويه** (180هـ) وجمهور النحويين، كما لم يتقيّدوا بمصطلح الإضمار في أثناء تناولهم لهذه الظاهرة، بل استعملوا الحذف في كثير من مواضع الإضمار، يقول **سيبويه**: «واعلم أنّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا»[22] ويقول **عبدالقاهر الجرجاني**:» واعلم أنّ هاهنا باباً من الإضمار والحذف يسمّى الإضمار على شريطة

التفسير».[23]

وورد مصطلح الإضمار بمعنى الحذف في بيت ألفية **ابن مالك (ت 672هـ)**: [24]

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل زيد في جواب من قرا

في حين استعمل **ابن عقيل** (769هـ) في شرحه لهذا البيت مصطلح الحذف، فقال: « إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله «.[25]

وحاول بعض علماء العربية من المتأخرين والمحدثين التفريق بين مصطلحي الإضمار والحذف، فمن بين المتأخرين ذهب **الزركشي** (ت749هـ)– متأثراً بنظرية العامل – إلى وجود فرق بين الإضمار والحذف، وذكر أنّ شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ، ومثّل له بقوله تعالى:- (**انْتَهُوا خَيْراً لَكُم**[26]) أي ائتوا أمراً خيراً لكم، وأمّا الحذف، فاشترط فيه وجود مقدّر مع عدم بقاء أثره، ومثّل له بقوله تعالى:- (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**) [27] أي أهل القرية، وحاول تدعيم رأيه بالتفريق بين معناهما اللغوي؛ فذكر أنَ معنى الإضمار لغة إخفاء الشيء، والحذف القطع وهو يشعر بالطرح.[28]

وعلّق **الخضري** على البيت السابق من ألفية **ابن مالك** بقوله: « ولو قال: **ويرفع الفاعل فعل حذفا**؛ لسلم من التجوّز بالإضمار عن الحذف؛ لأنّ الفعل لا يسمّى مضمرا، بل محذوفاً»[29] وهذا مخالف لمذهب **سيبويه**، فقد تحدّث عن إضمار الفعل بقوله: « فاعرف فيما ذكرت لك، أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره «.[30]

ومن بين اللغويين المحدثين الذين حاولوا التفريق بين الإضمار والحذف **عباس حسن**، وذلك في معرض حديثه عن حذف (أنْ) في مثل: خذ اللصّ قبل يأخذك، فقال: «إنّ الحذف،هنا، غير الإضمار؛ لأنّ المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً، لا ظاهراً ولا خفياً، أمّا المضمر فموجود، ولكنّه غير ظاهر»[31] وهذا يتوافق مع تعريف **الجرجاني** للإضمار بأنّه: « إسقاط الشيء لفظاً لا معنىً «.[32]

ولكن القول بأنّ المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً، مردود على أصحابه؛ لأنّ تقدير المحذوف من قبل النحاة يدحض ذلك.

1. **علاقة الإضمار والحذف بالتأويل والتقدير:**

هناك صلة وثيقة بين الحذف والإضمار من جهة، والتأويل والتقدير من جهة أخرى، فالتأويل، هو: «تفسير الكلام ورده إلى الغاية المرجوة منه»[33] والتقدير هو « نيّة الشيء وتصوّر وجوده «.[34] ويستعمل التقدير كثيراً بصورة خاصة في المواطن التي يقع فيها الإضمار والحذف(35) لأنّ النحويين عندما لاحظوا الإضمار والحذف في الكلام، قدّروا

المضمر والمحذوف، وتصوّروا وجوده ، لذا « فالقول بالحذف يدعو إلى القول بتقدير المحذوف »[36] فإذا كان الإضمار والحذف إسقاط عنصر من القول؛ فإنّ التقدير هو إعادة هذا العنصر إليه، وفي هذه الحال، فإنّ الإضمار والتقدير يستلزم كلّ منهما الآخر.

2. الإضمار عند علماء النحو وعلماء معاني النحو:

لقد عني علماء العربية بظاهرة الإضمار، ولاسيما علماء النحو، وعلماء معاني النحو، من البلاغيين، وفي حين بحث النحويون، عن استقامة الكلام وصحة الأسلوب، اهتم البلاغيون بجماله ورونقه، من هنا كان تناول كلا الفريقين لهذه الظاهرة مختلفاً « فالبلاغة تحتّم أنْ تحذف المحذوف من نفسك، والنحو يقرّر أنْ تقدّره في لفظك».[37]

1.3 الإضمار عند علماء معاني النحو:

وقد تحدّث البلاغيون عن الإضمار والحذف في باب الإيجاز، فقسموا الإيجاز إلى قسمين: إيجاز قصر وإيجاز حذف[38] وربطوه بالبلاغة والإعجاز، وعدّوه شرطاً من شروط الفصاحة والبلاغة، يقول **ابن سنان الخفاجي** (ت466هـ): « ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاقتصار وحذف الكلام، وهو يعدّ من أشهر دلائل الفصاحة والبلاغة عند أكثر الناس»[39] ولم يكتفوا بذلك، بل فضّلوه أحياناً على الذكر، ووصفوه بالدّقة واللطافة والسّحر والبيان، يقول **عبد القاهر الجرجاني**: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن».[40]

وتحدّثوا عن حسنه وجماله وروعته في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، يقول **المرتضى** (ت436هـ) : «اعلم أنّ من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام، وإطراح فضوله، والاستغناء بقليله عن كثيره ، ويعدّون ذلك فصاحة وبلاغة، وفي القرآن من هذه الحذوف، استغناءً بالقليل عن الكثير مواضع كثيرة، نزلت من الحسن في أعلى منازله».[41]

وأوضح **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه (دلائل الإعجاز) مدى جمال الحذف وحسنه، وأنّه أفضل من الذكر في مواضعه، فقال:» فتأمل هذه الأبيات كلّها واستقرها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف، والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثمّ قلّبت النفس عمّا تجد، وألطفت النظر فيما تحس به ، ثمّ تكلّف أنْ تردّ ما حذف الشاعر، وأنْ تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنّك تعلم أنّ الذي قلت كما قلت، وأنّ ربّ حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد « .[42]

وعلّق على بيت **عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي**:[43]

تثاءب حتى قلت: داسعُ نفسه وأخرج أنياباً له كالمعول

بقوله: « الأصل حتى قلت: هو داسعُ نفسه... ثمّ إنّك ترى نصب الكلام وهيئته تروم منك أنْ تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك، وتجتهد ألاّ يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنّك تتوقّاه توقّي الشيء يكره مكانه، والثقيل يخشى هجومه"(44) فهو يرى ضرورة تحاشي المحذوف" ليس في الذكر الخارجي فحسب، بل في الحضور النفسي؛ لأنّ هيئة العبارة وجمال الأسلوب يروم ذلك، ولا يعترض بما يقتضيه الإعراب".[45]

وجعل **عبد القاهر** جمال الحذف وتذوّقه وقفاً على الإنسان المتأمّل، الذي يتغلغل إلى الأعماق والدقائق، فقال: « قد بان الآن، واتضح لمن نَظَرَ، نَظر المتثبت الحصيف، الراغب في اقتداح زناد العقل، والازدياد من الفضل، ومن شأنه التوق إلى أنْ يعرف الأشياء على حقائقها، ويتغلغل إلى دقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلّد، الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقع في أول الخاطر، أنّ الذي قلت في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتنويه بذكره، وأنّ مأخذَهُ مأخذٌ يشبه السحر ويبهر الفكر».[46]

وهكذا؛ فإنّ علماء المعاني ينظرون إلى الإضمار والحذف من زاوية الأثر الجمالي الذي يتركه المضمر أو المحذوف، فقد أدركوا أنّ هناك مستوى منحرفاً عن المستوى العادي للغة، ولذلك عدّوه أبلغ من الذكر؛ لأنّه خروج عن المألوف الذي يتساوى فيه الناس، فأهميته تنبع من أنّه « يثير الانتباه، ويلفت النظر، ويبعث على التفكير فيما حذف؛ فتحدث عملية اشتراك للمتلقّي في الرسالة الموجهة إليه»[47] ورأوا أنه أكثر بلاغة من الذكر؛ لأنّ الذكر سير فيما هو مألوف من طريق التعبير، والمألوف ليس له من الإثارة ما لغير المألوف.[48]

2.3 الإضمار عند علماء النحو:

عدّ النحويون الإضمار خلاف الأصل، فالأصل في بناء الجملة، سواء أكانت اسمية أم فعلية، أن تساق مستوفية أجزاءها، ولكن قد يحدث في الكلام إضمار؛ طلباً للإيجاز والاختصار، ولا يكون ذلك إلا إذا وجد دليل يدلّ على المضمر؛ لأن المضمر الذي يدلّ الدليل عليه في حكم الموجود[49] قال **سيبويه**:- «اعلم أنّهم يحذفون الكلم، وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء، الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل حتى يصير ساقطاً»[50] فإذا وجد دليلٌ، ولم يتأثر المعنى أو الصياغة، جاز الإضمار والحذف، وإذا لم يوجد دليلٌ، أو تأثر المعنى أو الصياغة، لم يجز .

وقسّموا الدليل إلى قسمين: حالي، مثل: زيداً، لمن رفع سوطاً، أي: اضرب زيداً، ومقالي، مثل: زيداً، لمن قال: من أضرب؟ وأضاف **ابن هشام** (ت761هـ) دليلاً آخر، سمّاه الدليل الصناعي، وجعل معرفته وقفاً على النحويين، كقول الشاعر:[51]

إنّ من لام في بني بنت حسّان ألمه وأعصه في الخطوب

التقدير: إنّه، أي الشأن[52] فالإضمار جائز بشرط عدم وجود ضرر معنوي، أو صناعي، أي بشرط عدم تأثّر المعنى، أو اللفظ .

وعلّل النحويون، للإضمار والحذف بعدة تعليلات (كالاتساع، والإيجاز، والاختصار، وكثرة الاستعمال، وطلب الخفة، واستقامة الكلام، والضرورة الشعرية) إذ استعملوا هذه التعليلات لتفسير كثير من صور الإضمار والحذف، قال **سيبويه**:- «وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا؛ لكثرتها في كلامهم «[53] وقال أيضاً :- « هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه «[54] وقال كذلك:- «وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرّوا؛ فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها، هاهنا، تخفيفاً على اللسان، وصارت على، عوضاً منها».[55]

وقال في موضع آخر:- «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك : ليس غير، وليس إلا، كأنّه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، لكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب»[56] وقال أيضاً:- «وليس كل جار يضمر؛ لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج « .[57]

ورأى **الزجاجي** (ت337هـ) أنّ حرف الجر (من) مضمر، في مثل: (بكم درهم اشتريت ثوبك) والتقدير بكم من درهم اشتريت ثوبك؟ وعلّل لذلك بقوله:- « فأضمرت (من) وخفضت بها وإنما جاز إضمار (من) هاهنا، وإنْ كانت حروف الجر لا تضمر؛ لأنّه قد عرف موضعها؛ فكثر استعمالها فيه؛ فجاز إضمارها لذلك».[58]

3. أقسام الإضمار:

قسّم النحويون الإضمار والحذف إلى أقسام عديدة، باعتبارات مختلفة، كالسّماعي والقياسي، والجائز والواجب.

1.4 الإضمار السماعي والإضمار القياسي:

السماع والقياس من الأصول التي اعتمد عليها النحويون العرب في منهجهم لدراسة اللغة إذ استعملوا مصطلح السماع - غالباً - «للدلالة على عدم جواز القياس على أسلوب معين يسمع عن العرب، ويقصدون بالسماع، أنّ ما سمع عن العرب مخالف للقاعدة يؤدّى كما سمع، ولا يقاس عليه»[59] وأما القياس فهو «العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف».[60]

ومن صور الإضمار والحذف السماعية التي قال بها النحويون، وتؤدّى كما هي، ولا يقاس عليها: حذف حرف الجر، وقد أطلقوا عليه (الحذف والإيصال، أو نزع الخافض) ومن صور

الإضمار القياسية، إضمار حرف الجر قبل المصدر المؤول من (أنْ أو أنّ) المصدريتين، وما دخلتا عليه.[61]

2.4 الإضمار الجائز والإضمار الواجب :[62]

الإضمار الجائز، يجوز فيه إسقاط المضمر وإبقاؤه، وهو راجع إلى المتكلّم، فإذا كان عالماً بأسرار اللغة، فإنّه يميل إلى الإضمار، فيضمر بعض ما حذفته العرب حتى يتسم أسلوبه بالإيجاز والاختصار، الذي عدّه البلاغيون من قبيل البلاغة والإعجاز، ومن أمثلته: إضمار المبتدأ بعد فاء الجواب[63] كقوله تعالى :- (**مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ**[64])) التقدير: فعمله لنفسه .

وعلى الرغم من أنّ المتقدمين من النحويين، وأغلب المتأخرين، درسوا ظاهرة الإضمار والحذف في كتبهم، فإنهم لم يفردوا لها أبواباً ولا فصولاً[65] بل تحدّثوا عنها وأشاروا إليها في أبواب النحو المختلفة؛ فتحدثوا - مثلاً - عن إضمار المبتدأ والخبر وحذفهما في باب الابتداء، وعن إضمار المضاف والمضاف إليه، وحذفهما في باب الإضافة... الخ.

4. الإضمار بين وضوح المعنى وسلامة التركيب:

كان من أهم المبرِّرات للقول بوجوب الإضمار، أو جوازه، أو منعه، مراعاة وضوح المعنى، وسلامة التركيب .

1.5 الإضمار ووضوح المعنى:

اشترط النحويون في الإضمار، وضوح المعنى، فإذا كان الإضمار يؤدّي إلى غموض المعنى، أو الوقوع في اللبس منعوه، وذلك كإضمار حرف الجر، قبل المصدر المؤول من (أنْ أو أنّ) المصدريتين، وما دخلتا عليه[66] ففي قوله تعالى :- (**فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ**[67])) قالوا بوجود مضمر، تقديره: (في أن يطوف) أي في الطواف، فجاز الإضمار؛ لأنّ المعنى واضح، وأمن اللبس، ومنعوا الإضمار في مثل: أرغب أنْ أفعل كذا؛ لأنّ المعنى يحتمل أنْ يكون: أرغب في أنْ أفعل كذا، أو أرغب عن أنْ افعل كذا، فالإضمار هنا مرفوض؛ لأنّه يوقع في اللبس[68] قال **سيبويه**:- «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أنْ تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف، لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنّه اتسع واختصر»[69] وعلّق **سيبويه** على قوله تعالى:- (**وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ**[70])) بقوله:- « إنّما هو: ولكنّ البرّ برُّ من آمن باللّه « .[71]

وقال **ابن خالويه** (ت310هـ) عند إعراب قوله تعالى:- (**وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ**[72])) :"والسماء جرّ بواو القسم، وإنّما جرّت الواو؛ لأنّها عوض من الباء، والتقدير: أحلف بالسماء، ثمّ أسقطوا أحلف اختصاراً ، إذ كان المعنى مفهوماً»(73) فهذا النص يشير

إلى أنّ مراعاة المعنى اقتضت تقدير المضمر، فقد يكون التركيب صحيحاً، والمعنى غير تام، في هذه الحال يقدّر مضمر؛ ليتمّ المعنى، وذلك كقوله تعالى:- (**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**[74])) فالتركيب صحيح نحويّاً، لكنّ المعنى يحتاج إلى تقدير كلمة (أهل) ليكون واضحاً؛ لأنّ السؤال لا يكون للقرية، بل لأهلها، فإنّ غمض المعنى امتنع الإضمار، وصار الإظهار ملزماً.

وكذلك قولنا لمن سأل: من أكرم العرب ومن أشجعهم في الجاهلية؟ فتقول: حاتم أكرم العرب، وعنترة أشجعهم فلو قلنا: حاتم وعنترة؛ لكان التركيب صحيحاً، ولكنّ المعنى غامض لعدم تعيين صفة كل واحد منهما، فلا يدرى أيّهما الأكرم، وأيّهما الأشجع؛ لذلك امتنع الإضمار ووجب الإظهار.

2.5 الإضمار وسلامة التركيب:

قد يكون المعنى واضحاً، ولكن الجملة لم تستوفِ أجزاءها، وفي هذه الحال، قدّر النحويون مضمراً؛ ليكتمل التركيب، وذلك كقوله تعالى:- (**لَعَمْرِكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**)(75) فالتركيب صحيح، واضح المعنى، ولكنّ الجملة لم تستوفِ أجزاءها، فكلمة (لعمرك) مبتدأ، والخبر غير موجود في التركيب الظاهر، فقدروه مضمراً (لعمرك قسمي) فالإضمار، هنا، تقتضيه سلامة التركيب، وصنعة الإعراب.

وفي قول **جرير**:[76]

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

الفعل (مرّ) يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، ولكنّه ورد في هذا البيت من غيره؛ فعدّوه مضمراً، تقديره (تمرون بالديار). قال **سيبويه**: «هذا باب الإضمار في (ليس وكان) كالإضمار في (إنّ) إذا قلت: إنّه من يأتنا نأته، وإنّه أمة الله ذاهبة، فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أنّ فيه إضماراً، لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنّه»[77] فهذا النص، يشير إلى أنّ اسم (ليس) ضمير الشأن مضمر، ولولا تقديره لما صح الكلام؛ لأنّ (ليس) فعل وتعمل في الأسماء، فلما جاء بعدها فعل، وجب تقدير الاسم، فالداعي إلى القول بالإضمار في هذا الموضع ، هو سلامة التركيب، ومراعاة القواعد النحوية. وقال أيضاً: «ونظير هذا أيضاً، في أنهم حذفوا حرف الجر، ليس إلا قولهم: نبئت زيداً قال ذاك، إنّما يريد: عن زيد[78] فسلامة التركيب، تقتضي تقدير حرف جر مضمر.

وأورد **سيبويه** رأي **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت175هـ) في أنّه لا يجوز إسقاط فاء جواب الشرط إلا في الضرورة الشعرية، قال تعليقاً على (إن تأتني أنا كريم): «لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعر، من قبل أنّ (أنا كريم) مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا متعلقين بما

قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلم به من الفعل، قال الشاعر:[79]

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

قالوا الفاء محذوفة، والتقدير: فالله يشكرها».[80]

وقال **ابن خالويه**، عند إعراب قوله تعالى:- (**رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ**[81])[:] «رحلة مفعول بها، أي: ألفوا رحلة الشتاء والصيف»[82] فسلامة التركيب تقتضي تقدير فعل مضمر يعمل في المفعول به (رحلة).

وقال **ابن مضاء القرطبي** (ت 592هـ): « اعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف، لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً، أي: أعط زيدا، فتحذفه، وهو مراد، وإن أظهرته، تمّ الكلام به، ومنه قوله- عزّ وجلّ:(**نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**[83])[ ] والمحذوفات في كتاب الله تعالى، لعلم المخاطبين بها كثيرة جدّاً، وهي إذا أظهرت، تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ «[84] وقال:- «وإذا قلت: زيداً فاضربه، فلا يجوز إلا النصب، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما يجوز في: زيدٌ اضربه، فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال: هذا زيدٌ فاضربه، ولا يجوز: زيدٌ فاضربه، على أنْ يكون زيدٌ مبتدأ واضربه خبره ، كما لا يجوز: زيدٌ فمنطلقٌ « .[85]

والإضمار الواجب، لا يظهر فيه المضمر في الاستعمال، وإنما هو موجود في التركيب الداخلي، وهذا النوع احتيج إليه لاستيفاء أجزاء الجملة، أو لإيضاح المعنى، وعده النحويون من الأصول المرفوضة التي لا يجوز إظهارها، ولكنّهم قدّروه للتمثيل فقط[86] قال سيبويه:- «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، استغناء عنه... وسأمثله لك مظهراً؛ لتعلم ما أرادوا إن شاء الله "[87] ومثّل له بأمثلة عديدة، مثل: الحذر الحذر، التقدير: الزم الحذر، ثم قال:- "فلم يجز إظهار الفعل، وقبح، كما كان ذلك محالا ".[88]

وبناء على ذلك، يمكن إيجاز صور الإضمار في النحو العربي، في الآتي:

قد يكون التركيب صحيحاً نحويا، والمعنى غير تام «فهناك تراكيب صحيحة نحوياً، ولكن لا معنى لها إطلاقاً»[89] وفي هذه الحال، يقدّر مضمر؛ ليتمّ المعنى، وذلك كقوله تعالى:- ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [90] فالتركيب صحيح من الناحية النحوية، لكنّ المعنى يحتاج إلى كلمة أهل؛ ليكون تامّاً؛ لأنّ السؤال لا يكون للقرية، بل لأهلها.

● قد يكون المعنى صحيحاً، ولكنّ الجملة لم تستوفِ أجزاءها، وفي هذه الحال، يقدّر مضمر؛ ليكتمل التركيب، وذلك كقوله تعالى:- ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [91] فالتركيب صحيح من ناحية المعنى، ولكنّ الجملة لم تستوفِ أجزاءها، فكلمة (لعمري) مبتدأ، والخبر غير موجود، والمبتدأ لابد له من خبر، كما يقول النحويون، لذا قدّروه مضمرا

في مثل هذا التركيب، والتقدير: (لعمري قسمي) وهذا الإضمار تقتضيه الصنعة الإعرابية.

قد توجد حركة إعرابية مخالفة للمألوف، فيقدرون لها مضمراً لتبريرها، وذلك مثل النصب في باب المدح والذم، كقول الخرنق أخت طرفة بن العبد:[92]

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معتـــــرك والطيبين معاقد الأزر

فنصبت الطيبين على المدح، فكأنها قالت: أعنّي الطيبين[93] وهذا الإضمار، أيضا، تقتضيه الصنعة الإعرابية، وهو مرتبط بنظرية العامل.

● قد يؤدّي الإضمار إلى الإيجاز والاختصار، وإيصال المعنى بأقل جهد إلى السامع، وهذا الإضمار جائز، يرجع الأمر فيه إلى المتكلّم، الذي يستطيع أن يضمر اللفظ، أو يذكره، وذلك كقوله تعالى:-﴿ **أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا** ﴾[94] التقدير: وظلّها دائمٌ، فالخبر مضمر للإيجاز والاختصار، ولمعرفة السامع بموضعه.

● قد يؤدّى الإضمار إلى فساد المعنى أو التركيب، وفي هذه الحال يمتنع، وذلك كقولنا لمن سأل: من أكرم العرب ومن أشجعهم في الجاهلية؟ فتقول: حاتم أكرم العرب وعنترة أشجعهم، فلو قلنا: حاتم وعنترة، لكان التركيب صحيحاً، ولكنّ المعنى غامض؛ لعدم تعيين صفة كل واحد منهما، فلا يدرى أيهما الأكرم، وأيهما الأشجع.

5. **موقف العلماء من ظاهرة الإضمار:**

لقد كان لهذين الأساسين (**وضوح المعنى وسلامة التركيب**) دور كبير في قبول القول بالإضمار، أو رفضه، فإنّ كان جمهور النحويين يعتمدون على هذين الأساسين في تقدير المضمر، فإنّ بعض العلماء والباحثين، يقبلون الإضمار الذي يقتضيه تصحيح المعنى، أو إيضاحه، ويرفضون الإضمار الذي يحتاج إليه؛ لإكمال نقص في التركيب، أو لتبرير حركات الإعراب(95) وهذا يدعونا لاستعراض أهم آراء العلماء والباحثين، ومواقفهم من هذه الظاهرة.

ارتبطت ظاهرة الإضمار بنظرية العامل ، التي شكلت مع الإعراب المحور الرئيس الذي دار حوله النحو العربي؛ لذا كان موقف العلماء والدارسين منها نابعاً من الموقف الذي اتخذوه من الإعراب ونظرية العامل، فجمهور النحويين يعترفون بوجود الإعراب والعوامل؛ لذا فهم يقولون بالإضمار، ويعتمدون عليه في تفسير كثير من النصوص اللغوية، وإن كانوا يختلفون - أحيانا - في تقدير المضمر، أو في وجود الإضمار من عدمه.[96]

وفي المقابل تجد بعض الباحثين الذين تأثروا بآراء بعض المستشرقين، يرفضون ظاهرة الإعراب، ويهاجمونها بما فيها من إظهار وإضمار، وحذف وتقدير، وعامل ومعمول، وغير

ذلك.[97]

ونسب بعض الباحثين[98] **لابن مضاء القرطبي**، و**إبراهيم مصطفى**، القول برفض هذه الظاهرة، فذكر أنّ هناك مذهبين متناقضين في الإضمار والحذف: مذهب الجمهور، وهم يقولون جميعا بالإضمار والحذف، ومذهب **ابن مضاء**، ومن تبعه من المحدثين **كإبراهيم مصطفى**، وهم ينكرون الإضمار والحذف، ويقفون منهما موقفاً مناقضاً لموقف الجمهور[99] وقد استند ذلك الباحث إلى دعوى **ابن مضاء** إلى التخلّص من بعض التقديرات والتأويلات، إذ رأى أنه لا حاجة إلى تقدير العامل عند عدم وجوده، ولاسيما في التراكيب المفيدة التي لا تحتاج في ظاهرها إلى تقدير، وذلك كتقدير فعل ناصب للاسم في باب الاشتغال، مثل: زيدًا أكرمته، وكتقدير خبر محذوف في الإخبار بالجار والمجرور، مثل : زيدٌ في الدار. قال **ابن مضاء**: «والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيباً، كقولك: أزيداً ضربته، قالوا إنه مفعول بفعل مضمر، تقديره: أضربتَ زيدًا، وهذه دعوى لا دليل عليها، إلا ما زعموا من أنّ (ضربتَ) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولابد لزيدٍ من ناصب، إن لم يكن ظاهراً، فمقدر ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار، وهذا بناءً على أنّ كلّ منصوب، فلابد له من ناصب»[100] وقال أيضا :»وممّا يجري هذا المجرى من المضمرات، التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار، أو صلات، أو أحوال، مثل: زيدٌ في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيدٌ في الدار الهلال في السماء. فيزعم النحويون أنّ قولنا (في الدار) متعلّق بمحذوف تقديره: زيدٌ استقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات، إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلابد لها من عامل يعمل فيها، إنْ لم يكن ظاهراً، كقولنا: زيدٌ قائم في الدار، كان مضمرا، كقولنا: زيدٌ في الدار، ولا شكّ أنّ هذا كلّه كلام تام مركب من اسمين دالّين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك».[101]

ورفض **ابن مضاء** بعض صور الإضمار الأخرى، فقال: « وأما القسم الثالث، فهو مضمر إذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله ... وعبد الله منصوب بفعل مضمر، تقديره: أدعو، أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى، وصار النداء خبراً، وكذلك النصب بالفاء والواو وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّن، لكنّه لا يتعلّق بذلك عقاب، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله – تعالى- الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل، إلا القول بأنّ كلّ ما ينصب، إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى، إما منطوقاً به، وإمّا محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول

بذلك حرام على من تبيّن له ذلك".[102]

وممّا سبق، يتضّح جليّاً، خطأ ما نسب لابن مضاء، من الرفض المطلق للإضمار، فهو لم يرفضه جملة وتفصيلا، وإنّما قبل بعض صور الإضمار، ورفض بعضها الآخر، الذي يتعلق بنظرية العامل.

وتأثر **بابن مضاء** في أفكاره هذه بعض الدارسين المحدثين، مثل **إبراهيم مصطفى**، فقد أخذ ببعض آرائه، ودعا إلى تيسير النحو العربي، فنسب إليه القول برفض هذه الظاهرة، يقول **إبراهيم رفيدة**: «وله آراء، مثل وقوع الاسم بعد إنّ الشرطية، وأنه لا داعي لتقدير الفعل في مثل قوله تعالى:-(**وإن أحد من المشركين استجارك**[103])) وكذلك بعد لو الشرطية، وبعد أدوات التحضيض وغيرها»[104] وردّ **إبراهيم رفيدة** على **إبراهيم مصطفى** بقوله :- «إنّ وجوب الفعل بعد هذه الأدوات على رأي جمهور النحاة، مبني على استقراء كلام العرب، وما ترجّح لديهم من إيجابهم الفعل بعدها».[105]

ومن المحدثين الذين سلكوا مسلكاً قريباً، ممّا سلكه **ابن مضاء**، **داود عبده**، فقد تحدّث عن ردّ بعض الدارسين لبعض تقديرات النحويين، مثل ضمير الشأن في: إن بكَ زيدٌ مأخوذٌ ، والفاعل في مثل: الرجل ذهب، وتقدير الفعل بعد أدوات الشرط والتحضيض، والنعت المقطوع، ورأى أنه ليس كلّ تقديرات النحويين، يجب أن ترفض، فيقبل منها ما تطلبه اللغة - حسب قوله - وذلك كتقدير (كل) في: ما كل سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة، أي: ولا كل بيضاء شحمة، وتقدير (أنت) في: اذهب إلى بيتك، وهذا التقدير ضروري، لا يستقيم الكلام من غيره، وكذلك تقدير (أن) مضمرة، قبل الفعل المضارع المسبوق بـ (حتى)[106] يقول **داود عبده**: « التقدير في اللغة ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، وإنّ كثيراً من تقديرات لغوييننا القدماء يحتّمها واقع اللغة العربية وتركيبها، وإن كنت لا أنكر في الوقت ذاته، أنّ دوافع النحاة إلى بعض هذه التقديرات، لا تتفق وعلم اللغة، فالتقدير المقبول ليست غايته تبرير حركات أواخر الكلمات، التي شذت عن قواعد النحاة، وإنما تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة».[107]

وردّ **عباس حسن** على منكري الإضمار والحذف الذي تسوّغه حركات الإعراب، بقوله :»وحذف وتقدير يوصلان - غالباً - في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما، وتيسير ما يصعب، بل قد يستحيل إدراكه بدونهما، فمن الجحود إنكار مبتكريه في هذه المسائل وأشباهها بغير روية ولا إنصاف».[108]

وتحّدث **مراجع الطلحي** عن اختزال المصادر، فذكر أنها منصوبة بأفعال مضمرة عند النحاة ثم أضاف: «هذا ما يقوله النحاة، وهم عن طريق إضمار هذه العوامل يفترضون

أن التركيب ناقص، ويحتاج إلى إضمار محذوف؛ كي يتمّ من ناحية التركيب، وهذه دعوى تردّها ما تدل عليه هذه المصادر المختزلة من معنى، وما تحمله من دلالة كاملة، لا نقص فيها، فتقدير هذه المحذوفات لا يستدعيه الأسلوب بتاتاً، وإنما يستدعيه ما قام في أذهان النحاة من تخيل نقص في هذه التراكيب، ويستدعيه أيضاً تسويغ هذه الحركات الإعرابية المختلفة، التي تظهر على هذه المصادر المختزلة، وهو خلاف إعرابي له ما يؤيّده في اللهجات العربية الفصيحة، التي نقلها النحاة وأهل اللغة، ولا ينتج عنه اختلاف في معنى الأسلوب وتغير دلالته».[109]

والواقع أنّ آراء **ابن مضاء** ومن تبعه لم تخلق من عدم، بل كانت لها جذور في الدراسات النحوية قبلهم، ولاسيما عند نحويي الكوفة **كالكسائي** (ت189هـ) **والفراء** (ت207هـ) **وثعلب** (ت291هـ) فهم يرفضون مثلاً تقدير فعل محذوف في باب الاشتغال، إذ ذهب **الفراء** إلى أنّ الاسم المنصوب في مثل: (محمدًا لقيته) منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، وذهب **الكسائي** إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده، والضمير ملغى.[110]

وذلك يدفعنا إلى القول بأنّ آراء **ابن مضاء** ومن تبعه من الباحثين، ليست سوى امتداد لآراء نحويي الكوفة، ساعد على إظهارها فشو المذهب الظاهري في الفقه الذي يتعامل مع ظاهر النصوص، ويرفض التأويلات والتقديرات.

ارتبطت ظاهرة الإضمار – إذن - بالخلاف بين النحويين، فأوجه الخلاف تعدّدت؛ فشملت كل جزئية من جزئيات النحو، بما في ذلك أصوله التي بني عليها، فكان للخلاف دور مهم في القول بالإضمار أو عدمه، ولعلّ ذلك راجع إلى الاختلاف في تخريجهم للنصوص التي تخالف المألوف، فهناك مواضع يرى فيها البصريون إضماراً، يخالفهم فيها الكوفيون، وقد يكون العكس، كما قد توجد آراء منفردة لبعض النحويين.

ومن المواضع التي رأى فيها البصريون إضماراً، وخالفهم فيها الكوفيون، إضمار (أن) بعد (حتى، و أو، و واو المعية، و فاء السببية) وذلك كقوله تعالى:- (**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**[111] فالبصريون يرون أنّ الفعل المضارع (يرجع) منصوب بأن مضمرة بعد حتى.

وذهب **ثعلب** إلى أنّ هذه الحروف تنصب المضارع بنفسها؛ لدلالتها على شرط؛ لأن معنى: هلاّ تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط، ضارعت كي، فلزمت المستقبل وعملت عملها.[112]

وذهب **الفراء** إلى أنّ (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها، أما (الواو، والفاء، وأو) فينتصب المضارع بعدها على الصرف.[113]

ومن ذلك إضمار الفعل بعد (إن الشرطية) في مثل قوله تعالى:- (**وَإِنْ أَحَدٌ مِن الْمُشْرِكِينَ**

اسْتَجَارَكَ[114])) فالبصريون يجعلون (أحد) مرفوعاً بفعل مضمر، يفسّره المذكور، تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، بينما يرى الكوفيون أنّ (أحد) يرتفع بما عاد عليه من الفعل، فهو فاعل للفعل بعده؛ لأنهم يجيزون تقديم الفاعل على الفعل، بينما يرفض البصريون ذلك، وحكي عن **الأخفش** (ت215هـ) أنّ الاسم بعد إنْ الشرطية، يرتفع بالابتداء.[115]

ومن المواضع التي رأى فيها الكوفيون إضماراً، وخالفهم فيها البصريون، إضمار حرف القسم فقد أجاز الكوفيون إضماره من غير عوض، وبقاء الاسم مجروراً، مثل: اللّهِ لأفعلنّ، ورفض البصريون ذلك؛ لأنهم اشترطوا في إضمار حروف الجر، أنْ يكون لها عوض، كإضمار (ربّ) وتعويضها بالواو، أو الفاء، أو بل.[116]

وأجاز الكوفيون، أيضاً، إضمار (أنْ) ونصب الفعل المضارع من غير بدل، واستشهدوا بقول بعض العرب: خذ اللصّ قبل يأخذك، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقول **طرفة ابن العبد**[117]

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

حيث عدّوا الفعل المضارع (أحضرَ) منصوباً بأن مضمرة، والدليل - حسب رأيهم - أنه عطف عليه (وأن أشهد اللذات) ورفض البصريون ذلك، والرواية عندهم بالرفع، أو يكون نصبه على الغلط.[118].

وقد يتفق المذهبان على وجود الإضمار، ويختلفان في تقدير المضمر، وذلك كاختلافهم في **قول حسان بن ثابت**:[119]

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

فالكوفيون يجيزون إضمار الموصول؛ لذا قالوا إنه مضمر، في هذا البيت، تقديره: ومن يمدحه ومن ينصره سواء، أما البصريون، فيوجبون إظهار الموصول، ويمنعون إضماره، **فالمبرد** أنكر تقدير الكوفيين، وجعله من قبيل إضمار الموصوف بالجملة، وتقديره: وواحد يمدحه سواء.[120]

ومن الآراء الفردية في القول بالإضمار، ما ذهب إليه **الأخفش**، في تخريج قوله تعالى:- (**أَوْ جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**)(121) فقد قدّر حالاً محذوفة، وحصرت صدورهم صفتها، والتقدير: (جاءوكم قوماً حصرت صدورهم) والجمهور على أنّ (قد) محذوفة، أي أو جاءوكم قد حصرت صدورهم.[122]

الخاتمة

بعد هذا الطرح، لظاهرة الإضمار في النحو العربي، وارتباطها بوضوح المعنى، وسلامة

التركيب، نخلص إلى ما يأتي:

1 - الإضمار من الظواهر العالمية في اللغات الإنسانية، وقد اهتمّ بها النحويون، وأنصار المنهجين المعياري والتحويلي التوليدي، وتعدّ من أبرز القضايا التي عالجتها الدراسات النحوية والبلاغية والأسلوبية.

2 - الإضمار ظاهرة أصيلة في اللغة العربية، وجوداً ودراسةً، فهي من الأسس المنهجية، التي استند إليها النحويون العرب، في دراستهم لتراكيب العربية.

3 - ترتبط ظاهرة الإضمار بظاهرة الحذف، وبالتقدير والتأويل، إذ لا يفرق المتقدمون من علماء العربية، مثل **سيبويه**، بين الإضمار والحذف، في حين يفرق بينهما بعض المتأخرين والمحدثين.

4 - تُعدّ ظاهرة الإضمار، من الدعائم الرئيسة، التي قام عليها النحو العربي، فقد تنبّه علماء العربية إلى وجودها في القرآن الكريم، وكلام العرب، فتناولوها في كتبهم، واعتمدوا عليها في دراسة تراكيب العربية، ولكنهم لم يفردوا لها باباً بعينه، من أبواب النحو العربي، بل تجدها مبثوثة في أبواب النحو المختلفة، إذ وجّه النحويون العرب عنايتهم إلى وجود عناصر الكلام، وعدم وجودها، في أثناء دراستهم لكلام العرب.

5 - اختلف علماء النحو، وعلماء معاني النحو من البلاغيين، في تناولهم لظاهرة الإضمار، فالنحويون يبحثون عن وضوح المعنى، وسلامة التركيب، والبلاغيون يبحثون عن جماليات الأسلوب.

6 - ارتبطت ظاهر الإضمار في العربية بنظرية العامل؛ لذلك اختلف حولها علماء العربية بين مؤيد ومعارض، بحسب الاختلاف حول نظرية العامل.

7 - كان النحويون العرب يؤولون، ويقدرون المضمر والمحذوف، بغرض وضوح المعنى وتحقيق سلامة العبارة، وضمان عدم انحرافها عن النمط المألوف.

هوامش البحث

(1) ينظر: علم الجمال اللغوي،1/307.

(2) ينظر: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، ص139.

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص46.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص111.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص46.

(6) المرجع نفسه، ص111.

(7) تشومسكي والثورة اللغوية، ص125.

(8) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص45.
(9) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص46.
(10) ينظر: المرجع نفسه، ص43.
(11) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص112.
(12) ينظر: التراث العربي ومناهج اللغويين في الدرس اللغوي، ص107.
(13) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص149.
(14) ينظر: المرجع نفسه، ص149.
(15) ينظر: اللسانيات من خلال النصوص، ص105.
(16) للاطلاع على أفكار عبد القاهر الجرجاني في النظم، ينظر كتابه: دلائل الإعجاز.
(17)الإظهار هو أصل الكلام، لذا لم يعنى به النحاة كعنايتهم بالإضمار، ولم يخصّوه بتعريف معيّن، بل اكتفوا بالحديث عنه في مواضع قليلة عند حديثهم عن الإضمار.
(18)ينظر: لسان العرب، 492/4.
(19) الكليات، ص135.
(20) ينظر: لسان العرب، 40/9.
(21) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص194.
(22) الكتاب، 265/1 ، 266 . وينظر المرجع نفسه الصفحات: 1/،275،274،273،262،258 36،364،360،357،355،348،336،335،296،290،283،282 2/130،129.
(23) دلائل الإعجاز، ص174.
(24) ينظر: شرح ابن عقيل، 276/2.
(25) المرجع نفسه، 276/2.
(26) سورة النساء، الآية 171.
(27) سورة يوسف، الآية82.
(28) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 102/3.
(29)حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، 162/1.
(30)الكتاب، 296/1.
(31) النحو الوافي ، 400/4.
(32) كتاب التعريفات، ص32.
(33) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص136.
(34) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص182.
(35) ينظر: المرجع نفسه، ص182 .
(36) الحذف في الأساليب العربية، ، ص250.
(37) دلالة التراكيب، ص143.
(38) ينظر: البيان والتبيين، 278/2؛ وتأويل مشكل القرآن، ص7؛ والإيضاح في علوم البلاغة،

ص105.

(39) سر الفصاحة ، ص197-200.

(40) دلائل الإعجاز، ص162.

(41) أمالي المرتضي، 309/2.

(42) دلائل الإعجاز، ص166.

(43) من أبيات الأغاني، 227/14.

(44) دلائل الإعجاز، ص167.

(45) دلالات التراكيب، ص143.

(46) دلائل الإعجاز، ص180.

(47) الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، ص140.

(48) ينظر: المرجع نفسه، ص140.

(49) ينظر: الأصول في النحو، 247/2؛ والخصائص، 385،398/1؛ والإنصاف في مسائل الخلاف: 93/1؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 615/2.

(50) الكتاب، 25،24/1.

(51) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها أبا الأشعث قيس الكندى، وروي في ديوان الأعشى: من يلمني على بني بنت حسان ألمه، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما جاء به ابن هشام. ينظر: ديوان الأعشى، ص385.

(52) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 605/2.

(53) الكتاب، 275/1.

(54) المرجع نفسه، 281/1، وينظر الصفحات: 283،291،295/1.

(55) المرجع نفسه، 160/2.

(56) المرجع نفسه ، 346/2.

(57) المرجع نفسه، 163/2.

(58) الجمل، ص146.

(59) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص63.

(60) اللغة، ص105.

(61) ينظر: الجامع الصغير في علم النحو، 1986، ص307.

(62) يتفق النحويون العرب في هذا التقسيم مع أحدث النظريات اللغوية، فتشومسكي صاحب النظرية التحويلية التوليدية يعتمد على عدة قوانين في تحويل الكلام من بنيته العميقة إلى بنيته السطحية، من بينها قانون الحذف وقسمه إلى قسمين: حذف اختياري وحذف إجباري، وهما نفسهما الحذف الجائز والحذف الواجب عند نحويي العربية. ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، ص38-40.

(63) ينظر: مغني اللبيب، 632/2.

(64) سورة الجاثية، من الآية 15.

(65) حاول بعض المتأخرين من النحويين جمع ما تفرق من صور الحذف، كابن هشام في مغنيه، والزبيري في كتابه الجامع الصغير في علم النحو. وكذلك فعل اللغويون، فقد حاولوا جمع ما تفرق من صور الحذف في كتبهم، ومنهم ابن جني في خصائصه، وابن الشجري في كتابه الأمالي.

(66) ينظر: الجامع الصغير في علم النحو، ص307.

(67) سورة البقرة، من الآية 158.

(68) ينظر: النحو الوافي، 532/2.

(69) الكتاب، 211/1.

(70) سورة البقرة، من الآية 177.

(71) الكتاب، 212/1.

(72) سورة الطارق، الآية1.

(73)إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص37.

(74)سورة يوسف، الآية 82.

(75)سورة الحجر، الآية 72.

(76) رواية الصدر في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيا. ينظر الديوان، ص416.

(77)الكتاب، 70/1.

(78) المرجع نفسه، 159/1.

(79) نسبه سيبويه في الكتاب 65/3 لحسان بن ثابت؛ وفي الخزانة 365/2 منسوب لعبد الرحمن بن حسان، وهو موجود في ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، ص 288.

(80) الكتاب، 67/3.

(81) سورة، قريش، من الآية 2.

(82) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص197.

(83) سورة الشمس، من الآية 13.

(84) الرد على النحاة، ص 78.

(85) المرجع نفسه، ص104.

(86) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب، ص158.

(87) الكتاب، 273/1.

(88) المرجع نفسه ، 277/1.

(89) التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب، ص 71.

(90) سورة يوسف، من الآية 82.

(91) سورة الحجر ، من الآية 72.

(92) الرواية عند سيبويه: والطيبون معاقد الأزر . ينظر الكتاب، 202/1.

(93) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 769/2.

(94) سورة الرعد، من الآية 35.

(95) منهم محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ). ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص70.

(96) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص190.

(97) ينظر: من أسرار اللغة، ص198.

(98) إبراهيم رفيدة في رسالة ماجستير بعنوان: الحذف والتقدير في الأساليب العربية، الأزهر، 1971م.

(99) ينظر: الحذف في الأساليب العربية ، المقدمة.

(100) الرد على النحاة، ص79.

(101) المرجع نفسه، ص 87.

(102) المرجع نفسه ، ص81.

(103) سورة التوبة، من الآية 6.

(104) الحذف في الأساليب العربية، ص 259.

(105) المرجع نفسه ، ص 259.

(106) ينظر: أبحاث في اللغة العربية، ص21.

(107) المرجع نفسه، ص26.

(108) النحو الوافي، 186/4، هـ(1).

(109) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص470.

(110) ينظر: معاني القرآن، 207/2؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، 82/1 ؛ وشرح الرضي على الكافية، 148/1.

(111) سورة طه، من الآية 91.

(112) ينظر: همع الهوامع، 14/2؛ والمدارس النحوية، ص228،229.

(113) ينظر: معاني القرآن للفراء، 134/1؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، 534/2.

(114) سورة التوبة، من الآية 6.

(115) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 616/2.

(116) ينظر: المرجع نفسه ، 396/1.

(117) من أبيات معلقته، وهو في الديوان ص32 ؛ وفي مجالس ثعلب، ص383؛ وأمالي ابن الشجري، 83/1؛ والإنصاف، 327/1.

(118) ينظر: مجالس ثعلب، ص383؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، 559/2.

(119) رواية الصدر في الديوان ص64 :

فمن يهجو رسول الله منكم. وهو من شواهد مغني اللبيب، ص625 ؛ والمقتضب، 137/2.

(120) ينظر: النحو وكتب التفسير، ط (3)، 1990 ، 172/1.

(121) سورة النساء، من الآية 90.

(122) ينظر : البرهان في علوم القرآن، 214/3.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

1- ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(3)، 1986م.

2- ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، 1985م.

3- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط(3)، 1988م.

4- ابن الشجري: الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت- لبنان، (د. ت).

5- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد رضوان منها، مكتبة الإيمان، القاهرة، (د.ت).

6- ابن فارس (أحمد): الصاحبي في فقه اللغة العربية وأساليبها وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977م.

7- ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.

8- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت – لبنان (د.ت).

9- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، (د.ت).

10- أبو موسى (محمد حسنين): دلالة التراكيب، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، ط(1)، 1979م.

11-الاسترابادي (رضي الدين): شرح الكافية، مطبعة مجمع الرضى، الأستانة، 1275هـ.

12- الأصفهاني (أبو الفرج): الأغاني، دار الثقافة ودار الأندلس، بيروت، 1955م.

13- الأعشى (ميمون): ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1980م.

14- الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1987م.

15- الأنصاري (كعب بن مالك): ديوان كعب بن مالك، تحقيق: مكي سامي العاني، دار المعارف، بغداد، 1386هـ.

16- أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، الانجلو المصرية، القاهرة، ط(5)، 1975م.

17- البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب، بولاق، 1229هـ

18- ثعلب: مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1948م.

19- الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1948م.

20- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تح: محمد الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق- سوريا، ط(2)، 1988م.

21- الجرجاني (علي بن محمد): كتاب التعريفات، تحقيق: عادل أنور خضر، دار المعرفة، بيروت-

لبنان، ط(1)، 2007م.
22- الخضري (محمد): حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
23-الخفاجي (ابن سنان): سر الفصاحة، تح: عبد المتعال الصعيدي، ط(1)، 1943م.
24-الراجحي (عبده): النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 1986م.
25- الزبيري (أبو عبد الله): الجامع الصغير في علم النحو، تح: محمد هلال ، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا، 1986م.
26- الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط(4)، 1982م.
27- الزجاجي: الجمل، تح: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط(3)، 1986م.
28- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان ط(3).
29- زوين (علي): منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط(1) 1986م.
30- سليمان (فتح الله أحمد): الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، الدار الفنية للنشر والتوزيع.
31- سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
32- ضيف (شوقي): المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط(4)، 1979م.
33- الطلحي (مراجع): الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- ليبيا.
34- عبد المسيح (جورج) وتابري (هاني): الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان، ط(1)، 1990م.
35- عبده (داود): أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان ، بيروت.
36- فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
37- القرطبي (ابن مضاء): الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
38- القزويني (الخطيب): الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت- لبنان.
39- الكفوي (أبو البقاء): الكليات، مؤسسة الرسالة، ط(2)، 1993م.
40- اللبدي (محمد): معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط(2)، 1986م.
41- المرتضى: أمالي المرتضى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، طباعة: عيسى البابي الحلبي.
42- المسدي (عبد السلام): اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، 1986م.

43- ياقوت (محمود):التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في كتاب سيبويه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط(2)، 1988م.

44- ياقوت (محمود): علم الجمال اللغوي، دار المعرفة الجامعية، بيروت- لبنان، 1995م.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

45 -رفيدة (إبراهيم): الحذف في الأساليب العربية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1971م.

ثالثاً- الدوريات

46 -سيرل (جون): «تشومسكي والثورة اللغوي» مجلة الفكر العربي، ع (9،8) ، 1979م.

47 -عبد التواب (رمضان): «التراث العربي ومناهج اللغويين في الدرس اللغوي» مجلة الفكر العربي، ع (60) ، 1990م.